

أولمرت وباراك وليفني مهددون بالمحاكمة.. ذعر في إسرائيل بعد الموافقة على إعادة مناقشة تقرير جولدستون



مجرمو الحرب باراك وأولمرت وليفني

عواصم - وكالات:
اثارت الأنباء التي
ترددت عن عقد
جلسة استثنائية
لمجلس حقوق
الإنسان التابع
للأمم المتحدة
لمناقشة تقرير
جولدستون حول
جرائم إسرائيل في
قطاع غزة ، ذعر
وهلع الحكومة

الإسرائيلية التي أنبرى رئيسها بنيامين نتنياهو للدفاع عن
قادة دولة الاحتلال الذين أرسلوا جنودهم لارتكاب محرقة
غزة التي حصدت أرواح أكثر من ١٤٠٠ فلسطيني
معظمهم من الأطفال والنساء.

وكان العالم قد فوجئ مساء يوم الجمعة الثاني من هذا
الشهر بطلب تأجيل التصويت على تقرير جولدستون، وهو
الأمر الذي أصاب الفلسطينيين بصدمة تبعها ردود أفعال
غاضبة ومنندة بالسلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس
واتهامه بالخضوع للضغط الأمريكي والإسرائيلية لتأجيل
مناقشة التقرير.

في هذه الأثناء، أعلنت الرئاسة الفلسطينية أن الرئيس محمود عباس تلقى اتصالات هاتفية من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الأحد أكد فيه دعمه لمعاودة مناقشة تقرير جولدستون الخاص بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في جلسة استثنائية وكذلك دعم التقرير عند مناقشته في مجلس الأمن يوم الرابع عشر من أكتوبر /تشرين الأول.

إعادة مناقشة التقرير، أصاب مسئولو الدولة العبرية بحالة من الغضب والخوف بعد أن ظنوا أنهم حققوا انتصاراً بعد تأجيل مناقشته لمدة ستة أشهر، وظهرت هذه الحالة في تصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، أمس، حيث حاول تهدئة قلق قادة إسرائيل من إمكان اعتقالهم ومحاكمتهم بارتكاب جرائم حرب، وشن هجوماً عنيفاً على تقرير جولدستون، متعهداً بعدم السماح بمحاكمة القادة السياسيين والعسكريين لارتكابهم جرائم حرب في غزة.

ويرى مراقبون إن هجوم نتنياهو على تقرير جولدستون، والحيز الكبير الذي أخذه من خطابه في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة للكنيست الإسرائيلي، يعكس تصاعد الخوف بين القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين من احتمال اعتقالهم بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين.

ووصف نتنياهو هو التقرير بـ "المشوّه والغبي"، زاعماً أنه "يطعن في حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها في وجه العدوان كما أنه يشجع الإرهاب".

وتعهد نتنياهو بحشد أصوات كافية لإسقاط محاولة السلطة إعادة طرح التقرير على التصويت، مشدداً على أن حكومته لن تسمح بأن تتم محاكمة سلفه إيهود أولمرت ووزير الدفاع السابق والحالي إيهود باراك ووزيرة الخارجية السابقة تسيبي ليفني بتهمة ارتكاب جرائم حرب لأنهم اتخذوا القرار بشن الحرب على غزة. وأضاف "لن نسمح بأن يعامل ضباط وجنود في جيش الدفاع كمجرمين بعدما دافعوا عن مواطني إسرائيل بشجاعة وشرف ضد عدو وحشي".

وقال "نحن لم نزعّم مطلقاً أن قوانين الحرب لا تنطبق علينا"، وهنا قاطعه رئيس كتلة "التجمع الوطني الديمقراطي" البرلمانية جمال زحالقة بالقول "لقد قتلتم ٤٠٠ طفل في قطاع غزة".

واعتبر أن "الحق بدولة يهودية والحق بالدفاع عن النفس هما اثنان من أسس وجود شعبنا، والحقان مندمجان ببعضهما، ومن دون دولة خاصة بنا لا يمكننا الدفاع عن أنفسنا ومن دون القدرة على الدفاع عن أنفسنا لا يمكننا الدفاع عن الدولة".